

المرفقات: لا يوجد

الموضوع: فرض رسوم إدارية غير مستردة على تمويل الأفراد

قرار الهيئة الشرعية رقم (١٠٢)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:
فإن الهيئة الشرعية لبنك البلاد في اجتماعها الثالث عشر بعد الأربعمئة المنعقد يوم الاثنين ١٢/٣/١٤٣٠هـ الموافق ٢٠٠٩/٠٣/٠٩م، قد اطلعت على موضوع: فرض رسوم إدارية غير مستردة على تمويل الأفراد، المرفوع من مجموعة إدارة المنتجات، حيث إن البنك يقدم لعملائه من الأفراد منتجات تمويلية (تمويل العقار، تمويل السيارات، تمويل الأسهم)، ويرغب في أخذ رسوم إدارية مقطوعة غير مستردة على هذه العمليات مهما كان سقف التمويل.

وبعد دراسة الموضوع ومناقشته والاطلاع على مذكرة العرض التي أعدتها إدارة أمانة الهيئة الشرعية، وبعد الاطلاع على التوصية الصادرة عن اللجنة التحضيرية في اجتماعها الثمانين المنعقد يوم الأربعاء ٢٨/١/١٤٢٩هـ الموافق ٢٠٠٨/٠٢/٠٦م، قررت الهيئة جواز فرض رسوم إدارية غير مستردة على منتجات تمويل الأفراد (تمويل العقار، تمويل السيارات، تمويل الأسهم)، شريطة أن يراعى في تقديرها التكاليف التقريبية التي يتحملها البنك في هذه العملية.

وفق الله الجميع لهده، وجعل العمل في رضاه، والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الهيئة الشرعية

أ.د. عبدالله بن محمد المطلق (نائباً)



عبدالله بن سليمان بن منيع (رئيساً)



د. عبدالعزيز بن فوزان الفوزان (عضواً)



أ.د. عبدالله بن موسى العمار (عضواً)



د. محمد بن سعود العصيمي (عضواً وأميناً)



د. يوسف بن عبدالله الشبيلي (عضواً)

